

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعدل الاسم التجاري لشركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط إلى شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط والمتصورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشرهما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٢ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٦٤

بالترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتبي الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يصرح للسيد / أحمد البيل أحمد عثمان ، المدير الإداري وعضو مجلس إدارة الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) بالجمع بين المرتب والمعاش .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شوال سنة ١٣٨٢ (أول مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦١٢ لسنة ١٩٦٤

بتعديل الاسم التجاري لشركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط إلى " شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط والمتصورة "

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون التجارة الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة مختصة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى شركة دمياط للغزل والنسيج الرفيع ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٦١ بتعديل تسمية الشركة إلى "شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط" ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية وجماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ باستمرار العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج الصادر

في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢ ؛